الباب الأول

فى

علم الاقتصاد

وموضوع الدراسات الاقتصادية

الفصل الأول

علم الاقتصاد

١ - تعريف علم الاقتصاد :

من العادة ان يبدا اى كتاب منهجى فى الدراسة بتعريف الموضوع الذى سيتناوله. وهذا حق يتوقعه الطالب على الأقل فى الصفحات الأولى من اى كتاب ، فضلا عن ذلك فإنه أول شىء يعترض الباحث فى موضوع ما هو أن يضع لنفسه السوال الآتى :

عما ذا يوضع هذا الكتاب؟

وأفضل الوسائل للإجابة على هذا السؤال ان تكون الإجابة صريحة وواضحة ، وغير مختلف عليها. فخذ مثلا اى كتاب من كتب الجغرافيا أو الكيمياء أو الأحياء نشر فى خلال الخمسين سنة الماضية ستجد أنها كلها بغير استثناء تعطى نفس التعريف عن الموضوع الذى يتناوله البحث. لاشك أن التعبير الحالى سيكون مختلف عن التعبيرات السابقة ، والتعريفات لن تكون متطابقة غير أن الإختلاف ليس مرده اختلاف فى الجوهر ، وانما هو نتيجة لتغير لغة العصر. فكتابات شكسبير وديكنسون ليست هى الكتابات الشائعة فى اللغة الإنجليزية فى الوقت الحاضر ، كما ان كتابات الأصفهانى أو الجاحظ او المنفلوطى ، ليست هى الأداة المستخدمة بطريقة شائعة فى التعبير فى اللغة العربية الى حد ما فى الوقت الحالى. ومع كل ذلك فإن التعاريف السابقة مهما اختلفت لغة وورنا فهى تعاريف متماثلة.

ولكن لا يستطيع أحد ان يقول مثل ذلك بالنسبة لعلم الاقتصاد فقد تطور التعريف وتشكل منذ أن بدأه ادم سميث إلى وقت الحاضر ولذلك فإننا نعرض هنا بعضا من هذه التعاريف بصورة موحدة [١].

١ - الاقتصاد السياسى ، أولا الاقتصاد ، هو اسم ذلك النوع من المعرفة الذى يتصل بالثروة أى أنه ذلك العلم الذى يختص بدراسة الوسائل التى يمكن

[١] Speight, H. Economice The Science of Prices and Income University Paper Books London Methuen ، Co LID 1964 p 18

بواسطتها لأمة ما أن تغتنى [١]. وقد استمد هذا التعريف من أول بحث منظم كتب فى علم الاقتصاد ونشره آدم سميث فى عام ١٧٧٦ تحت عنوان " بحث فى طبيعة ثروة الأمم وأسبابها.

٢ - الاقتصاد هو ذلك العلم الذى يقتفى أثر ذلك النوع من قوانين الجماعة الذى ينشأ من عمل بنى الإنسان فى سبيل إنتاج الثروة.

وقد جاء بهذا التعريف جون ستيوارت ميل فى بحث له بعنوان " تعريف الاقتصاد السياسى وطريقة البحث المستخدمة فيه المنشور فى عام ١٨٣٦ .

٣ - الاقتصاد السياسى ، أو الاقتصاد ، هو دراسة للإنسان فى أعماله التجارية اليومية. وهو يتناول ذلك الجزء من حياة الإنسان المتعلقة بالنشاط الاجتماعى المتصلة إلى حد كبير بكيفية حصوله على الدخل ، وبطريقة استخدامه لهذا الدخل ، وقد جاء الفريد مارشال فى كتابه مبادئ الاقتصاد المنشور فى عام ١٨٩٠ [٢].

٤ - الاقتصاد ، هو دراسة المبادئ العامة لإدارة الموارد ، سواء أكانت للفرد أو لرب الأسرة ، أو للمشروع أو للدولة ، بحيث تتناول كيفية معالجة الطرق التى سينشأ منها الفاقد فى الإدارة [٣].

٥ - بالنظرة الاقتصادية ، أو بالنشاط الاقتصادى نعنى كل محاولة لإشباع الحاجات المادية ، أو بدقة أكثر هو ذلك العلم الذى يبحث بالوسائل المتاحة الحصول على أكبر حصيلة ممكنة ، أو حصيلة معينة بأقل وسيلة ممكنة [٤].

٦ - لفظة الاقتصاد ، نعنى بها ذلك العلم الذى يدرس الجانب المادى من السعادة الإنسانية ، أو بعبارة أخرى الرفاهة المادية. وقد جاء به ادوين كانان الذى كان معاصراً لألفريد مارشال [٥].

٧ - كما عرف بيجو الاقتصاد فى كتابه " اقتصاديات الرفاهة " المنشور عام ١٩٢٠ بأنه ذلك العلم الذى يدرس الرفاهة الاقتصادية. والرفاهة الاقتصادية

---

[١] F.A. Walker, Politieal Economy, 1883.
[٢] Marshal, Principles of Economics, 8th ed., Macmillan and Co. 1920.
[٣] Wicksteed, The Commensens of Political Economy, Houtledge, 1910.
[٤] Wioksell, Lectures on Political Economy, 2nd ed. Rovtledge, 1911.
[٥] Canan, Wealth, P.S. King and Son. 3rd ed. 1928.

هى ذلك الجزء من الرفاهة العامه الذى يمكن ايجاد علاقه مباشره او غير مباشره بينه وبين مقياس النقود .

هذه تعريفات سبعة منفصلة للإقتصاد . كما ان هناك تعريفات أخرى وهى ليست متطابقة ، وإن كان هناك تشابها بينها . ولكن من الصعب أن نعتقد أنها كلها تقول نفس الشيء بأساليب مختلفة . وبالرغم من أن الدراسة المقارنة للكتب التى جاءت بهذه التعاريف تكشف لنا أن الموضوع الذى تناولوه جميعا هو موضوع واحد . فكل الموضوعات الاقتصادية فى كل وقت تتكلم عن الثروة ، والإشباع وإدارة الموارد . ولذلك ليس مستغربا أن انتهى أحد الكتاب إلى النتيجة التالية ، " كلنا نتكلم عن نفس الشيء ، ولكنا لم ننته بعد إلى قبول ما هو ذلك الشيء الذى نتكلم عنه " [1]. هذا الكاتب هو البروفيسور روبنز (لورد روبنز) وقد أعطى تعريفاً أصبح واسع الانتشار ويغنينا إلى حد ما عن التعاريف السابقة . هذا التعريف هو :

" الاقتصاد هو ذلك العلم الذى يدرس السلوك الإنسانى كعلاقة بين أهداف ، وبين وسائل نادرة ذات استعمالات بديلة " [2].

غير ان هذا التعريف ، رغم أنه أصلح التعريفات السابقة تفسيرا لطبيعة علم الاقتصاد ، الا أنه يمكن تأويله لأكثر من تفسير . إذ يدلل البعض على أن الاختيار - وقد اعتبره " روبنز " صفة مميزة للسلوك الإقتصادى - متأصل فى السلوك الإنسانى بوجه عام . فيجوز دائماً تفسير السلوك الإنسانى على أساس التعبير عنه فى صورة أفعال تفضيل . وإذا كان الأمر كذلك فأية تفضيلات وقرارات تدخل فى نطاق علم الاقتصاد ؟؟ .

لذلك نجد تعريفاً آخر للبروفيسور كير نكروس يقول فيه أن الاقتصاد علم اجتماعى يدرس الكيفية التى يحاول بها الأفراد تطبيق الندرة على حاجاتهم ، والطريقة التى تتفاعل بها هذه المحاولات بعضها مع بعض عن طريق التبادل [3].

على أنه من المفيد أن نذكر أن هذه التعريفات ما هى إلا محاولات للإجابة عن بعض التساؤلات التى كانت تعترض الباحثين ، ولذلك فإنها وإن اختلفت فإنما

---

1) Robbinis. The Nature and Significance of Economic Science. Macmillan. & Co. p. 1
2) Robbins. op. Cit. P 16.
3) Robertson. D. H. Lectures on Economic. Principle. London. 1957. P. 17

ذلك بسبب إختلاف الزمن واختلاف المواضيع التى كانوا يتناولونها بالبحث ، ولذلك فليس هناك منها تعريف ملزم بالنسبة للقارىء .

ومن هنا ننتهى فى هذا الموضوع بعبارة عامة هى أن علم الاقتصاد هو ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذى يتوافر على دراسة سلوك الأفراد فى محاولتهم لتوزيع الموارد النادرة ذات الاستعمالات البديلة بين الأهداف المتعددة ، وكيفية بذل هذه المحاولة عن طريق إجراء عمليات المبادلة فى السوق [1].

٢ - الاقتصاد بين العلم والفن :

هل الاقتصاد علم أم فن ؟

إن الإجابة على هذا السؤال تقتضى منا أولاً الإجابة على سؤال آخر هو : ما هو العلم وما هو الفن ؟

يفرق العلماء عادة بين نوعين رئيسيين من أنواع المعرفة الإنسانية . المعرفة التى تتوافر بالنسبة لها أوضاع ثابتة محددة ، وترتكز على قواعد ونظريات عامة قابلة للتطبيق ، فيطلقون عليها اسم " العلم " والمعرفة التى لا تتوافر بالنسبة لها أوضاع ثابتة ، ولا ترتكز على قواعد ونظريات محددة ، بل يدخل فيها عنصر الاجتهاد والابتكار والتفنن والإبداع الشخصى ، فيطلقون عليها اسم "الفن" [2].

وعلى أساس من هذه التفرقة بين فروع المعرفة الإنسانية تواضع العلماء على اعتبار البعض منها " علوماً " واعتبار البعض الآخر " فنوناً " فالرياضيات والكيمياء ، والفلك والوراثة مثلاً تعتبر " علوماً " حيث أنها تقوم على قواعد ونظريات ثابتة ، محددة ، عامة التطبيق .

أما الموسيقى ، والنحت ، والرسم ، والتصوير مثلاً فهى تعتبر " فنوناً " حيث أنها لا تقوم على قواعد ونظريات محددة ثابتة ، وإنما تعتمد على نوع من الإلهام والابتكار والإبداع الشخصى .

على ضوء هذه التفرقة بين " العلم " و " الفن " يمكننا أن نقرر ما إذا كان الاقتصاد يعد علماً من العلوم أم فنا من الفنون .

---

[1] Konneth, E. Boulding, Economic Analysis London. 1949 chop. 1. O. 3.

[2] انظر (فلسفة الاقتصاد) للأستاذ المرحوم وهيب منيحة ص ٣ طبعة ١٩٥٠ .

من الواضح ان الاقتصاد ليس فناً من الفنون كالموسيقى او الرسم او التصوير مثلاً ، ذلك بأنه لا يخضع لعامل الاجتهاد والتفنن والإبداع الشخصى . بل انه يخضع لقواعد ونظريات محددة معروفة كسائر العلوم الطبيعية الأخرى .

وكل ما هنالك أن قواعد ونظريات ذلك العلم لا تتسم بالدقة أو التعميم الذى تتسم بها قواعد ونظريات العلوم الطبيعية .

وإذا كان الإنسان بكل دوافعه وتصرفاته على الطبيعة هو أساس الدراسة الاقتصادية ، فإن هذا لا يعنى أن القواعد والنظريات التى ترتكز عليها تلك الدراسة أقل شأنا من التى ترتكز عليها العلوم الطبيعية التى تقوم على قواعد محددة ، إذ أن القوانين الاقتصادية بعد صياغتها من واقع الحياة وبعد التأكد من صحة هذه الصياغة بالتجربة يصبح لها تطبيق عام فى أى وقت وعلى أى جماعة .

وإذا وجدت بعض استثناءات فهذا شأنه شأن كل علم لقواعده بعض الاستثناءات .

٣ - علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى :

مادة الاقتصاد الإنسان والطبيعة
فالمجتمع هو الإنسان فى صراعه مع الطبيعة
والمجتمع هو الإنسان فى وحدته مع الطبيعة

ويتحدد وجود الإنسان إزاء المجتمع فى صورة علاقات إنتاج ، كما يتحدد وجود الإنسان إزاء الطبيعة فى صورة قوى منتجة ، والإنسان يمثل الحاجات الاقتصادية والطبيعة تمثل الموارد الاقتصادية وعلم الاقتصاد الذى يدرس السلوك الإنسانى كعلاقة بين أهداف وبين وسائل نادرة ذات استعمالات بديلة ، وثيق الصلة والحالة هذه بالعلوم الإنسانية والطبيعية .

فبالنسبة للعلوم الإنسانية يرتبط علم الاقتصاد بعلم الأخلاق ، والنفس والسياسة والتاريخ ، وفيما يتعلق بالطبيعة يتعلق بعلم الموارد الاقتصادية ، العلوم الطبيعية الأخرى .

أ - فبالنسبة لعلم الأخلاق ، لا يهتم الباحث الاقتصادى إلا بالوسائل التى تشبع الرغبات الإنسانية ، بغض النظر عن طبيعة هذه الرغبات أو دوافعها .

فقد تكون الرغبة فى شرب الحمر باعثة على الإنحلال الخلقى . وقد تكون عمليات الإقراض بفائدة مرتفعة أمراً يجافى الأخلاق ، ومع ذلك يصعها الباحث الاقتصادى فى الميزان عند التفكير فى وضع القواعد الاقتصادية ، ولكن ليس معنى ذلك أن الباحث الاقتصادى لا يقيم وزناً لهذه الاعتبارات الأخلاقية .

ب - كذلك لا يعنى الباحث الاقتصادى لعلم النفس كدراسة اجتماعية تدرس الأحاسيس الداخلية للفرد ، وإنما هو يأخذ السلوك الخارجى عند دراسة قضية معينة .

جـ - وبالنسبة للسياسة إذا كان علم السياسة يهتم بتنظيم الجماعة ومبادئ الحكم فإن الاقتصاد هو الأسلوب الذى تدار به الحياة اليومية للجماعة . وتتأثر السياسة بالاقتصاد ، كما يتأثر الاقتصاد بالسياسة . فالنظام الحر والفلسفة الاشتراكية وإن كانا نظامان سياسيان إلا أنهما يستندان إلى أصول اقتصادية معينة مناطها الملكية الفردية والملكية الجماعية والتاريخ هو سجل تطور الإنسان فى الأرض ، من مجتمع الشيوعية البدائية إلى نظام العبيد ثم مرحلة الرأسمالية فى مرحلتيها المبكرة والحديثة إلى التطور الفكرى الخاص بالاشتراكية كما أنه سجل الأمم بين فترات الضعف والقوة وكيفية استغلال الموارد الاقتصادية يبين لنا ما تحتويه الطبيعة من منتجات وخدمات تضيق وتتسع لإشباع الحاجات الإنسانية تتمثل فى التقدم التكنولوجى . ويتوج كل هذا علاقة علم الاقتصاد بالفلسفة والمنطق ، عندما يتعرض الباحث الاقتصادى لدراسة الموضوعات الاقتصادية .

٤ - طرق البحث فى التحليل الاقتصادى :

طرق البحث فى التحليل الاقتصادى ، شأنه شأن أى تفكير علمى الذى يفسر فيه العالم الظاهرة بإرجاعها إلى أسباب طبيعية صحيحة .

وخطوات أى بحث علمى كما نعلم تقوم على أركان خمسة هى :

١- الشعور بالمشكلة .
٢- تحديد المشكلة .
٣- وضع الفروض اللازمة لحل هذه المشكلة .
٤- اختيار صحة الفروض العلمية .
٥- التعميم .

١ - طريقة الاستنباط Deduction او القياس :

والمقصود بالقياس او الاستدلال غير المباشر هو استنتاج نتيجة من مقدمتين لازمة عنهما لزوماً ضرورياً. أى الوصول الى المجهول بواسطة المعلوم. وهو يبدأ بالأحكام الكلية ويستنتج منها الحكم الجزئى الخاص ، على أساس ان ما تحكم به على الكليات ينطبق أيضاً على جزئياتها.

٢ - طريقة الاستقراء Induction

وهى طريقة الاستدلال التجريبى أو الاستدلال الاستقصائى وهو الأسلوب الذى سيبدأ فيه التفكير بالجزيئات للوصول إلى الكليات أى أن الطريقة الأولى تبدا بافتراض صحة بعض المبادئ العامة لاستنتاج بعض المبادئ الخاصة ، فى حين تبدأ الطريقة الثانية بالفرض الخاص للوصول إلى الحكم العام.

ويتفرع من الطريقة الأولى منهج البحث الرياضى ، وهو منهج استنباطى ، بمعنى أن نتائجه مستخلصة من مقدماته.

وقد دار جدل بين الاقتصاديين للبحث عن أى الطريقتين أفضل فى دراسة الموضوعات الاقتصادية ، ولكن تبين ، أنه لا يمكن إيجاد حكم قاطع بأفضلية طريقة ما على الأخرى ، حيث لا يمكن الفصل بين الاثنين فصلاً واضحاً وصريحاً. فإذا كان الباحث يبدأ عادة من الملاحظات الجزئية يرجعها إلى مبادئ وقوانين عامة ، فإنه كذلك يسير بالضرورة من نفس هذه المبادئ والأحكام العامة ليصل إلى وقائع جزئية يستنتجها منطقياً من تلك المبادىء.

لذلك يفضل الباحثون الاقتصاديون استخدام الطريقتين لتكمل كل منهما الأخرى.

وكقاعدة عامة يمكن أن نستخلص أن النتائج الصحيحة هى ما كانت مؤيدة بالاستدلال المجرد من ناحية ، والحقائق الثانية المعروفة من ناحية أخرى. وهذا لا يكون صحيحاً إذا ما استخدمنا طريقة ما ، وغابت عنا طريقة أخرى.

٥ - بعض التعاريف الاقتصادية :

كثير من الكلمات التى يرد ذكرها فى مجال الدراسات الاقتصادية تعتبر كلمات شائعة ، ولكنها قد تستعمل فى المعنى اليومى بمفهوم يختلف عن معناها الاقتصادى.

وكبداية لدراستنا فى الاقتصاد سنقوم بتفسير مبسط لبعض وليس كل الكلمات على أن نتبادلها بالشرح فى مواضعها فيما بعد.

١ - الطلب Demand

الطلب فى المعنى العادى يعنى مجرد الحاجة أيا كانت هذه الحاجة حتى ولو كانت مجرد سؤال. أما فى الاقتصاد فمعنى الطلب هو الحاجة أو الرغبة المستندة إلى قوة شرائية.

٢ - المنفعة Utility

هى قوة أى شىء فى إشباع حاجة ما ، بصرف النظر عن طبيعة الرغبة المشبعة. والأشياء النافعة تنقسم إلى قسمين :

السلع Commodities وهى الأشياء النافعة التى تأخذ شكلاً مادياً ملموساً والخدمات Services وهى الأشياء النافعة والتى لا تأخذ شكلاً مادياً كخدمات النقل والطب والتعليم.

وتعتبر السلعة أو الخدمة اقتصادية إذا كان الحصول عليها يكون مقابل ثمن وتعتبر غير اقتصادية أو حرة إذا كان يمكن الحصول عليها بدون مقابل.

٣ - الندرة Scarcity

المقصود بالندرة فى المعنى الاقتصادى الندرة النسبية وليس الندرة المطلقة، وطالما أن الموارد محدودة فهى نادرة ، وإن كان من المحتمل أن يكون لبعضها ندرة أكثر من الأخرى.

٤ - الثروة Wealth

الثروة هى المخزون من الموارد الاقتصادية. ولكن قد يدخل الرجل العادى النقود والأسهم فى عداد الثروة. وهذا غير صحيح فى المعنى الاقتصادى. فالنقود ليست ثروة فى حد ذاتها ، وإنما هى وسيلة لامتلاك الثروة ، وكذلك شراء الأسهم القديمة لا يعتبر إضافة للثروة ، وإنما هو مجرد نقل ملكية ثروة قائمة.